

إطار مقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي في ضوء تجارب الدول المختلفة

بحث مقدم من

د. حامد عبد القوي الخواجه

الأستاذ المشارك بكلية إدارة الأعمال جامعة الطائف
والأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة طنطا

د. أشرف سيد عبد الظاهر

الأستاذ المساعد بكلية إدارة الأعمال جامعة الطائف
والأستاذ المساعد بكلية التجارة جامعة بني سويف

الملخص باللغة العربية :

كشفت الأزمات المالية العالمية على عدم القدرة المالية لأنظمة التقاعد على الاستدامة والوفاء بالالتزامات وتآكل احتياطياتها ، وتواجه أنظمة التقاعد الخليجية ومنها نظام التقاعد السعودي العديد من المشاكل التي تحد من قدرة هذه الأنظمة على الاستدامة في الأجل الطويل فزيادة عدد المسنين من ٥% في الوقت الحالي الى ٢٥% من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٥٠ م سوف يزيد من اعباء أنظمة التقاعد، بالإضافة الي انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة العمر المتوقع وارتفاع مستويات البطالة نتيجة التغيرات الاقتصادية وكذلك التقاعد المبكر.

وقد استخدم الباحث مجموعه من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس الملاءة المالية للصندوق منها معدل الاعالة ومعدلات الاحلال ونسبة المساهمة وكذلك نمو إجمالي الاجور بالنسبة للانفاق الحكومي .

وتوصل البحث الى عدة نتائج منها تصاعد معدلات الاحلال والاعالة بصندوق التقاعد السعودي مما ادى لزيادة معدل المساهمة من ١٣% عام ١٤٢٥ هـ الي ١٩% بحلول عام ١٤٤٠ هـ . كما تشير النتائج الى ان القدرة التراكمية للاحتياطيات الجديدة بدأت بالاضمحلال نسبيا وقد يضطر الصندوق فيما بعد الي تسسيل الاستثمارات . وأوصى الباحث باتباع أساليب التمويل المختلطة (التمويل الجزئي أو أسلوب الموازنة) في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية كبديل لأسلوب التمويل الكامل والذي ثبت عالميا قدرة هذه الأساليب على مسايرة التحولات الاقتصادية ومعالجة مشاكل ملائمة المعاش مع التغيرات الاقتصادية ويمكن الأخذ بنظام تأميني متعدد الركائز بجانب النظام القومي وليس بديلا عنه.

Abstract:

The global financial crises have revealed the financial inability of the pension systems to achieve sustainability, and decrease their reserves. The Gulf pension schemes, including the Saudi pension system, face many problems that limit the ability of these systems to sustain long-term sustainability. Increase the old age from 5% to 25% in 2050 in addition to low fertility rates, increased life expectancy and high levels of unemployment due to economic changes as well as early retirement will increase the burden of pension systems, The researcher used a set of quantitative indicators that Which can measure the solvency of the Fund, including the rate of dependency and replacement rates and the proportion of contribution as well as the growth of total wages for government spending.

Increase the substitution and dependency rate of the Saudi pension fund, which led to an increase in the contribution rate from 13% in 1425 to 19% by 1440 . The results indicate that the capacity of the new reserves began to decline relatively. The researcher recommends adopting mixed funding methods (partial funding or budgeting method) to finance social insurance systems as an alternative to the full funding method, which has proven globally the ability of these methods to solve the problems of the appropriate pension with economic changes It can take a multi-pillar insurance system complementary with the national system, not a substitute .

مقدمة:

تسعى كافة المجتمعات إلى توفير احتياجات الأفراد الذين يصبحون غير قادرين على التكفل بأنفسهم ومواجهة الخسائر المادية التي يتعرضون لها نتيجة تحقق احد الأخطار التي تصيب الأشخاص في أنفسهم والتي يتم التعامل معها من خلال نظام التأمينات الاجتماعية الذي يشترك والهدف مع غيره من التدابير الأخرى لمواجهة هذه الخسائر كالمساعدات والإعانات الاجتماعية والتأمين التجاري وصناديق الزمالة .

وتواجه نظم التأمينات الاجتماعية (تسمى في بعض الدول بنظام التقاعد) سواء في الدول النامية أو المتقدمة العديد من المشاكل التي تتطلب سرعة العلاج، فارتفاع احتمالات عدم الاستقرار في التمويل خلال السنوات القليلة القادمة الناتجة عن التغيرات الديموجرافية المتمثلة في زيادة أعداد و أعمار المتقاعدين وزيادة توقعات الحياة في الوقت الذي يصاحبه انكماش في العمالة المنتجة التي تتولى إعالتهم أصبح خطرا حقيقيا يهدد استقرار أنظمة المعاشات ، وتعرف شيخوخة السكان بأنها نمو فئة كبار السن كنسبة من اجمالي عدد السكان ومن المتوقع ان يصل عدد الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم ٦٠ عاما فاكثرا الي مليار شخص على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٠ وسيقترب هذا العدد من ٢ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠ . اما يمثل ٢٢% من سكان العالم ولقد ازداد بصورة ملحوظة معدل العمر المتوقع من ٤٧ سنة اوائل الخمسينات الي ٦٨ عاما سنة ٢٠١٠ ومن المتوقع ان يصل الي ٧٥ سنة عام ٢٠٤٥ ، وبالرغم من اختلاف وتيرة الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية الا انه من المتوقع ان تتضاعف على الاقل نسبة الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم ٦٠ عاما فاكثرا وسوف ترتفع هذه النسبة في المملكة العربية السعودية من ٥% عام ٢٠١٥ الي اكثر من ٢٥% من اجمالي عدد سكان المملكة بحلول عام ٢٠٥٠ ومع زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية فان الاتجاه العالمي يتمثل في خفض مساهمة الدولة في أنظمة التأمين الاجتماعي تلك المساهمة المتعارف عليها والتي رددتها الاتفاقيات والتوصيات الدولية الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، وبما يؤدي إلى الضغوط المالية على أنظمة المعاشات الحكومية والذي يؤدي بدوره إلى تغييرات في التوازن بين مكونات نظم الضمان الاجتماعي ومنها نظام التقاعد . (Beer A, Stewart f., 1994) وتهدف أنظمة التقاعد الى :

- تمهيد توزيع الانفاق الاستهلاكي على امتداد حياة الفرد وذلك لضمان الاستهلاك المستقبلي سنوات التقاعد .
- توفير الضمان ضد المخاطر .
- اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاقل دخلا .
- تخفيض التثوهات والانحرافات في اسواق العمل وراس المال .
- مساندة التوسع الاقتصادي من خلال تشجيع التشغيل وزيادة المدخرات وتختلف هذه الانظمة من حيث تمويل مزاياها كمايلي :

١- نظم تمنح مزايا تمويل بالائراد العام وهذه النظم تصنف تحتها برامج المساعدات الاجتماعية والتي تمويل من ايرادات الموازنة العامة للدولة بهدف معالجة مشكلة الفقر .

٢- نظم تقدم مزايا محددة تعتمد في تمويلها للدفع عند الاستحقاق pay - as-you-go defined benefits ويعتمد هذا النوع على تمويل الجيل الحالي للجيل السابق والحفاظ على توازن سنوي بين مزايا المعاشات والاشتراكات المحصلة ، وقد أدت الظروف المالية والتحويلات الاقتصادية إلى عدول العيد من الدول عن أسلوب التمويل الكامل في تمويل نفقات المزايا والاتجاه إلى استخدام أسلوب الموازنة السنوية أو على الأقل احد أساليب التمويل الجزئي. partial funding.

يتحقق التوازن المالي وفقا لأسلوب الموازنة من خلال قيام مجموعة المشتركين في كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة وفي ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الاشتراك من سنة لآخرى على ضوء التغير في نفقات المعاش خلال تلك السنة.

٣- نظام الاشتراكات المحددة defined contribution:

وفقا لهذا النظام تودع الاموال في حسابات فردية لصالح المشتركين بحيث تكون هذه الاموال وعائد استثمارها الضامن للمعاشات ويقوم هذا النظام على تمويل كل جيل لنفسه من خلال الارصدة المتراكمة من حصص الاشتراكات التي ادخرها العاملون علي مدار سنوات اشتراكهم مضافا اليها عوائد الاستثمارات .

مشكلة الدراسة :

فرضت العولمة تحديات جديدة لأنظمة التأمين الاجتماعي فعلى الرغم من إنها سهلت فتح الأسواق أمام رؤوس الأموال والقوى العاملة فإنها تقلل في الوقت نفسه من قدرة الحكومات على الحماية الاجتماعية ، ففي ظل أزمات اقتصادية أضعفت أداء اقوي اقتصاديات العالم مما انعكس أثره على التشغيل ومعدلات الأجور والرواتب التقاعدية ونظم التأمينات الاجتماعية نجد أيضا أنها أثرت على إدارة أنظمة التقاعد في المملكة العربية السعودية حيث يشكل الارتفاع المتزايد في إعداد المتقاعدين عبء كبير على مؤسستي التقاعد والتأمينات في ظل ارتفاع تكاليف المزايا والتي أدت إلى الاختلال بين موارد المؤسسة ونفقاتها وبات التحدي المستقبلي مواجهة عجزا اكتواريا يؤثر في مدى قدرة هاتين المؤسستين على الاستدامة في الأجل الطويل وعلى الجانب الآخر فإن رفع امتيازات ومعاشات التقاعد وربط المعاشات مع مستوى المعيشة ومواجهة ارتفاع مستويات التضخم أدبالي تفاقم العجز الاكتواري وقد كان من ضمن المقترحات المقدمة إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد والتأمينات أو رفع الاشتراكات من اجل مواجهة العجز وكذلك رفع سن التقاعد في ظل ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة تكلفة المعاشات وعلى الرغم من استدامة نظام التقاعد الحالي والذي يساهم فيه (٢٥) مشترك في نظام التقاعد مقابل (معاش متقاعد واحد) فإن هذه النسبة ستتغير بحلول عام ٢٠٥٠ لتبلغ (٣) مشتركين في مقابل (معاش متقاعد واحد) بما يلقى بالعبء الأكبر على أنظمة التقاعد وبالتالي بات من الضروري إصلاح أنظمة التقاعد لتعزيز الأسس المالية لها

والمحافظة على دورها كشبكة أمان للأفراد وكذلك مساهمتها في تطوير الأسواق المالية وبناء على ماتقدمتتضح مشكلة البحث فيما يلي:

- ١- تزايد عدد السكان في سن المعاش بالنسبة لإجمالي السكان بفضل التحسن في معدلات توقع الحياة وكذلك التراجع في معدل المواليد مما ترتب عليه عدد من المخاطر تمثل تحديا للاستدامة المالية للنظام (Bloom and Mckinnon,2010)
 - ٢- التغيرات في اسواق العمل وانماط التوظيف المتغيرة تساهم في عدم اليقين من قدرة نظام التامين الاجتماعي على الاستدامة (standing 1999 ilo,2004) وهكذا نجد ان تغيير الهياكل السكانية يؤدي الى الانخفاض النسبي حجم السكان في سن العمل وزيادة من هم في سن التقاعد وبمايساهمفي الانخفاض الحاد في تمويل نفقات أنظمة التامين الاجتماعي ومن ناحية اخرى يؤدي ارتفاع مستويات البطالة وزيادة العمل المؤقت المنخفض الاجر الي خفض مستويات الاشتراكات خلال فترة الحياة العملية وقد يقلل ايضا من معدلات التغطية الفعالة لنظام التقاعد.
 - ٣- تشجيع العمل غير الرسمي فان ذلك يمثل تحديا لانظمة التامين الاجتماعي حيث عندما يخضع هؤلاء للتغطية فانهم يختارون الحد الأدنى من التغطية وبما يؤدي الي انخفاض حصيلة الاشتراكات وقد يكون ذلك بسبب التواطؤ المتعمد بين اصحاب الاعمال والعمال للاحتيال وقد يدفع الي عدم سداد الاشتراكات الحقيقية (التهرب الجزئي) مما يؤثر على الجدوى المالية لانظمة التامين الاجتماعي (Mcgillirry,2001) وفي غياب مصادر التمويل الاخرى مثل عائدات الاستثمار او غياب الاصلاحات فان زيادة الاعمار المتوقع وانخفاض مستويات الاشتراكات او عدم سدادها قد يؤدي الي اختلال التوازن المالي ،كما أن التباطؤ في عملية تحصيل الاشتراكات وعدم ضمان الالتزام بسدادها سوف يؤثر على استدامة النظام .
- الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

عدد السكان فوق سن الستين بالنسبة لإجمالي عدد السكان في بعض الدول .

الدولة / السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٥٠
دولالاتحاد الأوروبي	١٩,٩%	٢٣,١%	٢٧%	٣٠,٧%	٣١,٢%
أمريكا اللاتينية	٧,٧%	٩,٣%	١٢,٢%	١٦%	٢٣,٥%
آسيا	٧,٣%	٨,٦%	١١,٦%	١٥%	٢٠,٧%
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧,٣%	٨,١%	١٠%	١٢,٤%	١٨,١%
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٤%	٤,٥%	٤,٩%	٥,٩%	٩,٩%

المصدر: (rebortholzman and Joseph E. Stiglitz, 2001)

ويتضح من الجدول السابق زيادة أعداد المتقاعدين من ٧ % في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ٢٠٠٠ الى أكثر من ١٨ % عام ٢٠٥٠ والذي يؤدي إلى زيادة نفقات المعاش بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم والتي أدت إلى زيادة الضغوط المالية على أنظمة المعاشات وهنا يثور التساؤلات التالية :

الى اي مدى سيؤثر التغير الديموجرافي سلبا على تمويل مزايا التامينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات .

كيف سيؤثر التغيير الديموجرافي على الادارة الفعالة لنظام التامينات الاجتماعية .
الي اي درجة قد يؤثر التغيير الديموجرافيتاثيرا سلبيا على الالتزام السياسى تجاه التامينات
الاجتماعية .

يتسم أسلوب المزايا المحددة (والمطبق بنظام التقاعد السعودي) بضعف التناسب بين
الاشتراكات التي يسدها المشتركين والمعاشات بمعنى سخاء المزايا وانخفاض حجم
الاشتراكات مما دفع الكثيرين إلى التقاعد المبكر مع التساهل الشديد في شروط منح المعاش
المبكر مما أدى إلى انخفاض حصة الاشتراكات المحصلة وتزايد الإنفاق على المعاشات من
ناحية أخرى وتجدر الملاحظة ان خروج العاملين من الخدمة بالمعاش المبكر لايعنى
بالضرورة اراحة العامل من القوة العاملة حيث يواصل البعض العمل في مكان اخر في
الوقت الذي يتلقون فيه معاشا ، وهكذا فان التقاعد المبكر لا يحد من البطالة ومن الخطأ
تشجيع التقاعد المبكر او خفض سن التقاعد القانونى.

أن أداء الإدارة الحكومية لأموال معاشات التقاعد أداء غير جيد حيث تعتبر معظم الحكومات
إنها يمكن أن تستفيد من أموال المعاشات كمصدر رخيص نسبيا لتمويل مشاريع التنمية أو
النفقات العامة وبالتالي تحدد معدل عائد على استثمار هذه الأموال عند مستويات أقل من
معدلات التضخم دون مراعاة لمصالح المشتركين في النظام ، وحتى إذا تم استثمارها فإنها
تستثمر غالبا في مجالات مضمونة كالسندات الحكومية والودائع بالبنوك والتي تتسم
بانخفاض معدل العائد الحقيقي وقد أثبتت بعض الدراسات أن الشركات الخاصة أو صناديق
الاستثمار يمكنها في ظل قواعد تنظيمية ورقابية تضعها الحكومة من استثمار هذه الأموال
بطريقة أكثر كفاءة.

(carmichael and palacios, 2003):(ferrant, laieziger 2002)

كشفت الأزمات المالية العالمية على عدم القدرة المالية لأنظمة التقاعد على الاستدامة
والوفاء بالالتزامات وتآكل احتياطياتها .

وعلى الرغم من أن استدامة تلك الأنظمة يستمد من استمرار تجدد عضويتها ومن
اجباريتها وعموميتها فان تأثير الأزمات الاقتصادية على أنظمة التشغيل فيإطار ماسمى
بالعولمة والتبادلتالى مستويات مرتفعة من البطالة ستؤثر بلا شك على القدرة المالية لهذه
النظم بل واستدامتها فيالأجل الطويل (بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون (٣) مشتركين مقابل(معاش
متقاعد واحد) كما سبق وان ذكرت.

إن الانخفاض السريع والمستمر في القوة الشرائية للنقود وارتفاع نفقات المعيشة
ومستويات الأجور من الظواهر العامة التي تسود مختلف الدول وتؤثر على موارد ونفقات
أنظمة التقاعد.

التحول من أسلوب المزايا المحددة إلى أسلوب الاشتراكات المحددة حيث تهتم نظم التأمين
الاجتماعى بتوفير الحماية الاجتماعية لبعض القطاعات من خلال نظم ترتبط فيها المزايا
والاشتراكات بدخولها المؤمن عليهم من بين عدة شرائح وفقا لدخولهم وقدراتهم المالية
وفقا لما يسمبأسلوب الإشتراكات المحددة (NDC (Contribution Defined)
Notional وهو أسلوب حديث نسبياً لحساب مزايا نظم التأمين الاجتماعى الممول التى
تستهدف مزيد من ربط إستحقاق المزايا بالإشتراكات حيث ينشأ حساب افتراضى لكل مؤمن
عليه ترحل إليه الإشتراكات طوال الحياة العملية entitlements more closely

tocontributions ويحسب المعاش من خارج قسمة رصيد الحساب على متوسط الحياة المتوقعى تاريخ التقاعد معربط ذلك بالرقم القياسى لمختلف العوامل الإقتصادية ومن هنا يتحول رصيد الحساب الفرد عند إستحقاق المزايا إلى معاش دورى وتكون الدولة فى النهاية هى الضامن النهائى **Guarantor Ultimate The** لعدد من المزايا. وفى دول كثيرة تكون مساهمة الحكومة فى تمويل نظم العاملين شأن مساهمتها فى برامج الضمان الإجتماعى الأخرى:

- إما بحصة من الدخل القومى (تحدد بنسبة من الأجر الإجمالية للعاملين لتساهم بجزء أو كل تكلفة النظام).

- أو بأداء إعانة لتغطية أى عجز فى صندوق التأمين.

- وفى بعض الأحيان تقوم الحكومات بأداء إشتراكات ذوى الأجر المنخفضة.

الدراسات السابقة :

دراسة : (سوزان ديفروكس ، ١٩٩٩)

تناولت الدراسة الزيادة فى اعداد المتقاعدين عن العمل لدراسة اصلاحات نظام المعاش وخلصت الدراسة الى ان ادخال التغييرات على سن المعاش ، مستويات المزايا والاعانات المالية ومعدلات الاشتراكات تلعب دورا مهما فى سياسات الاصلاح . كما يجب على كل دولة ان تتخذ قرارات تتوافق مع الاستجابات الملائمة نحو ظاهرة شيخوخة السكان اعتمادا على وضعها الإقتصادى والسكانى مثل ادخال تغييرات اضافية او خاصة على مستوى المزايا والاعانات وشروط استحقاق المعاش ، وزيادة متوسط سن التقاعد.

دراسة : (نيكولاس بار ، ٢٠١٠)

تناولت الدراسة اهداف أنظمة المعاشات والمخاطر التي تواجهها ووضحت ان لدى أنظمة المعاشات مخاطر مشابهة كما انه ليس هناك تصميم واحد هو المفضل لنظم المعاشات وحتى السياسات التي ينادى بها البنك الدولي لاصلاح نظام المعاشات صنفها الكاتب بأنها نظرة محدودة وضيقة لاصلاح نظام المعاشات ، ان السبب الرئيسى لأزمة المعاشات هو عدم التكيف مع الاتجاهات طويلة المدى مثل زيادة العمر المتوقع ، انخفاض معدلات الخصوبة ، التقاعد المبكر.

دراسة : (مهدي ابن ابراهام ، ٢٠١٠)

تناولت الدراسة اوضاع أنظمة المعاشات فى دول المغرب العربى وقد اوضحت ان هذه الانظمة تواجه عدد من الصعوبات والمشاكل فى سياق شيخوخة السكان والسخاء المرتفع فى مختلف أنظمة المعاشات ، وأن هناك حاجة الى الاصلاح وناقشت الدراسة خيارات الاصلاح المختلفة وتحديات التنفيذ والتأثيرات المحتملة للاصلاح على صعيد الاقتصاد الكلى .

دراسة : (ديفيد بلوم ، ٢٠١١)

تناولت الدراسة ايضا شيخوخة السكان وتوقعت ان يصل عدد السكان اكبر من سن ٦٠ عاما الى مليار شخص عام ٢٠٢٠ ويزيد الى ما يقارب ٢ مليار شخص عام ٢٠٥٠ وبما يمثل ٢٢% من سكان العالم ، سوف تؤثر هذه التغييرات على اسواق العمل الوطنية حيث سيؤدى الى انخفاض حجم سوق العمل الرسمي مما سيكون له اثر سلبي على برامج التأمين

الاجتماعي ولن تكون هذه البرامج قادرة علي الوفاء بالالتزامات في ظل غياب دخل اخر من الاموال الاحتياطية او غياب العوائد علي الاستثمارات او الاعانات الحكومية .

دراسة: (اربيل بينو، ٢٠١١)

اوضحت الدراسة تأثير الازمة المالية العالمية علي صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات وقد اعلنت هذه الصناديق عن خسائر استثمارية كبيرة ، وقد تعرض الاستقرار المالي لهذه الصناديق للخطر والتشكيك في قدرتها علي منح المزايا وقد استجابت الحكومات للازمة وطبقت خطط الاصلاح المالي وقد استهدفت هذه الدراسة اجراء تقييم موضوعي لتأثير الازمة علي صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات.

دراسة: (سامي نجيب ، ٢٠١٢)

نظم المعاشات العربية محاور الاصلاح الممكنة ، وتناولت الدراسة تطوير واصلاح نظم المعاشات العربية من خلال الامتداد التدريجي للنظام لكافة قطاعات العاملين باعتباره هدف تسعى لتحقيقه كافة الدول سواء كان قطاع رسمي او غير رسمي . وقد اهتمت الاتفاقيات العربية بالامتداد التدريجي لنظم التأمين الاجتماعي ومستويات استهدافها لشمولها كافة نفقات القوي العاملة ؛ اما المحور الاخر من محاور الاصلاح يتمثل في مجالات تطوير اسس تحديد واستحقاق المعاشات والمحافظة علي قيمتها لتأكيد وتفعيل دورها في ظل المتغيرات الاقتصادية وقد تناولت الدراسة في ذلك خبرة ١٤ دولة عربية وأوضحت ان تحديد سن المعاش لكل دولة بمراعاة ظروفها المحلية والتوزيع العمري للسكان ونسبة المسنين ومستوي العمال مع مراعاة الاعتبارات التمويلية والمتحمل النهائي لابعاء النفقات.

دراسة: (فلورنسيا انيتا، ٢٠١٢)

ركزت الدراسة علي تحليل البرامج والاصلاحات المرتبطة بالتأمين الاجتماعي في تشيلي والاورغواي والبرازيل وبالرغم من ان هذه الدول تتبع مسارات اصلاح مختلفة لأنظمتها التقاعدية فإن الدراسة تتناول التوجهات في عملية إعادة هيكلة أنظمة التأمين ويوجد في هذه الأنظمة اهتمام متزايد للحسابات الفردية الخاصة وتفضل توسيع دور المساعدة الاجتماعية وتتبنى هذه الدول نظام الركائز المتعددة لكن النتائج غير مؤكدة من ناحية إعادة التوزيع أو تحقيق أهداف التأمين الاجتماعي الأساسية .

دراسة: (سامي نجيب ، ٢٠١٥)

اوضحت الدراسة أنه لا يجب وضع سن معين للتقاعد عن العمل حيث ان ثلث نظم المعاشات علي مستوي العالم لا تنص علي التقاعد كشرط من الشروط المؤهلة لاستحقاق معاش الشيخوخة وقد اوضحت الدراسة ان التمويل الثلاثي لنظم التقاعد التأمينية يؤكد استمرارها وتحقيقها للعدالة الاجتماعية وقد اكدت الدراسة علي اهمية المساهمة العامة كأحد مصادر تمويل نفقات اغلب انواع التأمينات الاجتماعية واکدت الاتفاقيات والتوصيات الدولية مدى المساهمة العامة بمايتفقمع غني الدولة واعتبارات العدالة . ويتعين لتطوير نظم التقاعد التأمينية دراسة اسس تمويلها سواء من حيث مصادر التمويل أو من حيث تكوين الاموال لمقابلة نفقات التأمين والادارة الفعالة للاحتياطيات المتاحة للاستثمار وأن التكامل بين مصادر التمويل يؤكد علي استدامة تلك النظم ، كما يري الكاتب ان تعدد اساليب التمويل والالية

الذاتية لتمويل نظم التقاعد القومية المستجدة من استدامة العضوية الاجبارية والمتجددة اكدت القدرة الذاتية لهذه النظم علي الاستدامة .
التعليق علي الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة المشاكل التي تتعرض لها أنظمة المعاشات علي المستوي الدولي وقد بينت اغلبها ان أزمة شيخوخة السكان وارتفاع معدلات توقع الاعمار وانخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البطالة كانت السبب الرئيسي وراء أزمة أنظمة المعاشات وقد تناولت سبل الاصلاح منها تبني رؤية البنك الدولي والتي تحدد انشاء نظام متعدد الركائز، غير ان مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تتبع من دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية فبرغم ان هناك عوامل مشتركة للمشاكل مثل شيخوخة السكان وارتفاع معدلات العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة فان نظام التقاعد السعودي يواجه مشاكل أخرى لعل من أهمها نظام التقاعد المبكر والسعودة الوهمية والتي تؤثر علي نظام التقاعد ماليا وبطريقة مباشرة حيث تؤدي الي انخفاض حصيله الاشتراكات من جهة وزيادة نفقات المزايا من جهة أخرى .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة المشكلات التي تواجه نظام التقاعد السعودي بهدف وضع حلول للمشكلات التي يعاني منها من خلال:

- ١- دراسة التجارب الدولية فياصلاح نظم المعاشات
- ٢- الأسلوبالاكتواري الملانم لنظم التامين الاجتماعي قومية المجال
- ٣- الاطار المقترح لاصلاح نظام التقاعد السعودي .

أهمية البحث:

تأتأهمية البحث من أن نظام التقاعد من الأهمية بمكان للمجتمع وللحكومة لمايلي:
١- إن نظام التقاعد تدبير أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى الفرد ومستوى المجتمع

٢- إن نظام التقاعد يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعيأذ أن المزايا لاترتبط بمدى مساهمة المؤمن عليه ولكن بقدر الحاجة (تاميناس تامين)
منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في الجانب النظريلهذه الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الدراساتالتي تناولت نظم التأمينات الاجتماعية وذلك لبناء الإطارالفكري للدراسة بالإضافةإلى المنهج الاستنباطي بالاعتماد على البيانات الإحصائيةالتي تنشرها هيئة التأميناتوالتقاعد السعودية .

فروض البحث:

الفرض الرئيسي للبحث هو : ان نظام المزايا المحددة الممول جزئيا(بعد ادخال التعديلات عليا) يعتبر افضل من نظام الاشتراكات المحددة المقرر من قبل البنك الدولي.
تبويب البحث:

من العرض السابق يتناول الباحث بالدراسة المشكلات التي يتعرض لها نظام التقاعد السعودي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تجارب الدول المختلفة لإصلاح نظم المعاشات والدروس المستفادة
المبحث الثاني : المشاكل التي يتعرض لها نظام التقاعد السعودي .
المبحث الثالث: الإطار المقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي.
نتائج وتوصيات البحث والمراجع.
الاستفادة من البحث :

يتعرض البحث لمشكلة تواجه نظام التقاعد السعودي بل وتواجه أنظمة التقاعد على المستوى العالمي وهي مدى قدرة هذه الأنظمة على الاستدامة في الأجل الطويل في ظل المشاكل التي تتعرض لها والتي لم يتوقع تأثيرها وقت انشاء نظام التقاعد ومنها :
الازمة الاقتصادية والتي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد السعودي متمثلة في انخفاض اسعار النفط ومايتبعه من تناقص الايرادات العامة والتي تلقى بظلالها على أنظمة التقاعد من خلال خفض الانفاق الحكومي على أنظمة التأمين والتقاعد .
مشكلة شيخوخة السكان وارتفاع معدلات العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البطالة والسعودة الوهمية والتقاعد المبكر والتي سوف تزيد من مشاكل نظام التقاعد على المدى الطويل.

سوف يحاول البحث تقديم مجموعة من الحلول لمشكلة استدامة النظام في الأجل الطويل منها اصلاح نظام تمويل المزايا الحالي (اسلوب المزايا المحددة) على ان يتكون من ثلاث مستويات هي:

- ١ - مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين التقاعد والوفاء القومي.
- ٢ - مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن.
- ٣ - مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التأمين.

المبحث الأول

تجارب الدول المختلفة لإصلاح نظم المعاشات والدروس المستفادة

تفاديا لأزمة طول الأعمار بعد التقاعد وزيادة توقعات الحياة والتي تؤدي إلى زيادة الضغوط المالية على أنظمة المعاشات فقد صدر تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤ والذي دافع فيه عن هيكل متعدد الركائز لنظام التأمين الاجتماعي ويتضمن حسابات ادخار فردية أو ما يسمى بحسابات التقاعد الاختيارية الخاصة **private voluntary retirement saving** وقد اقترح البنك الدولي في التقرير المشار إليه ثلاث مستويات للحماية كما يلي :

نظام المستوى الأول : **first pillar**

يهدف هذا المستوى إلى تخفيض حدة الفقر وهو نظام تأمين إجباري بطبيعته ولاغني عنه ويقدم مزايا لأصحاب المعاشات وتساهم فيه الدولة وأصحاب الأعمال والعاملين من خلال ما يسمى بالاشتراكات وتتضح فيه المساهمة العامة للدولة بصورة اكبر ويعتمد في تمويله على أسلوب المزايا المحددة ((DB))

نظام المستوى الثاني: **second pillar**

يعتبر هذا المستوى امتدادا للمستوى الأول وقد يدار من قبل القطاع الخاص ومن حيث طبيعة تمويله فأنه يمول من خلال أسلوب الاشتراكات المحددة (DC) وهذا المستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن ويعتمد مقدار المزايا المقدمة على حجم الأصول الموجودة في حسابات التقاعد الفردية ويعطى تعويض من دفعة واحدة أو من خلال دفعات حياة.

نظام المستوى الثالث: **third pillar**

هذا المستوى موجه بطبيعته إلى القطاع الخاص ويتيح معاشات فردية وما يسمى بحسابات الادخار وبناء على رؤية البنك الدولي فإن الوصول إلى ما يسمى بضمان المستوى الكامل لنفقات المعيشة (التعويض الكامل للأجر بعد التقاعد) يجب أن يعتمد على المستويين الثاني والثالث ويقصد بها نظم التأمين من خلال الصناديق المهنية أو من خلال حسابات الادخار الخاص والتأمين الفردي وفي هذا إخلال بمبدأ هام من مبادئ التأمينات الاجتماعية وهو ضمان مستوى المعيشة طالما أن المعاشات بديل للأجور التي كان يتقاضاها الفرد قبل التقاعد فلا بد أن تتناسب معها.

وقد تبنت العديد من الدول رؤية البنك الدولي من خلال وضع أشكال مختلفة منها:

- ١- قامت ١٨ دولة بإصلاح نظامها التأميني عبر زيادة سن التقاعد (مع ملاحظة تأثير ذلك على سوق العمل ويقتل من قدرة صغار السن في الحصول على عمل)
- ٢- قامت ٥٧ دولة أخرى برفع معدلات الاشتراك
- ٣- غيرت ٢٨ دولة من معادلة المزايا الممنوحة للمتقاعدين
- ١- عدلت ١٤ دولة من قياس المزايا المستقبلية
- ٥- غيرت ٢١ دولة النظام بأكمله

وبصفة عامة فإن الإصلاحات تراوحت بين مشاركة الدولة مع القطاع الخاص وفي بعض الحالات قد تنسحب الدولة تدريجيا من المساهمة العامة كما هو الحال في شيلي وبعض أقطار أمريكا اللاتينية وهكذا فإن مجالات الإصلاح اشتملت على ما يلي
-إحلال نظام خاص للمعاشات محل النظم العامة كما هو الحال في تجربة أمريكا اللاتينية

-إنشاء نظم بديلة لنظام التأمين الاجتماعي **contracting out** كما هو الحال في الدول الأوروبية

- أو تخفيض مزايا المستوى الأول بالتوازي مع التوسع في النظم الخاصة أو البديلة كما هو الحال في مشروع القانون الجديد للمعاشات في مصر والذي تبنى واضعوه رؤية البنك الدولي والتي ثبت فشلها في معظم الدول التي أخذت بها. ونوضح فيما يلي تجارب الدول المختلفة لاستخلاص الدروس المستفادة.

النموذج الأول: (تجربة دول أمريكا اللاتينية) (George,s.katrmgalos2007)
انتهجت دول أمريكا اللاتينية مسارات ثلاثة في إصلاح نظم معاشاتها وهي الإحلال والتوازي والنموذج المختلط كما يلي:

- يحل محل نظام المعاشات نظام خاص للمعاشات (نموذج الإحلال) واتبع ذلك في شيلي ١٩٨٠ ثم بوليفيا والمكسيك ١٩٩١ السلفادور ١٩٩٨، نيكارا جوا ٢٠٠٢، الدومينكان ٢٠٠٣ وهي نظم معاشات خاصة تمول من خلال أسلوب الاشتراكات المحددة

- النموذج الموازي والذي تبنته بيرو ١٩٩٣، وكولومبيا ١٩٩٤ ويتضمن نظام عام للمعاشات ونظام آخر خاص موازي له ينافس كل منهما الآخر على أساس أن المشاركة في احدهما يحول دون المشاركة في النظام الآخر

- وأخيرا فان النموذج المختلط والذي تبنته الأرجنتين ١٩٩٤، اورجواي ١٩٩٦ ، كوستاريكا ٢٠٠١ هو النموذج المشابه تماما للفكرة التي طرحها البنك الدولي عام ١٩٩٤ ويتضمن ثلاث ركائز تم الإشارة إليها، ويعتمد على نظام عام تشارك فيه الدولة ويقدم معاش أساسي يتكامل مع نظام خاص يقدم مزايا تكميلية والركيزة الأولى فيه تكون بمعدل موحد **flate rate** أما الركيزة الثانية والثالثة تكون اختيارية حيث ترتبط المزايا المقدمة بالدخل ومن خلال حسابات تقاعد فردية

النموذج الثاني: تجربة أوربا لإصلاح نظم المعاشات:

يعتمد نظام المعاشات في أوربا على أسلوب المزايا المحددة ويمول بصفة عامة عن طريق الموازنة **pay-as-you go** وفي الفترة الأخيرة تم الترويج لنظم خاصة وبديلة لنظام المعاشات القومي وأود أن أشير إلى أن ما طرحه البنك الدولي عام ١٩٩٤ ليس بجديد على نظم المعاشات الأوروبية فمنذ السبعينات من القرن الماضي تحدد نظم المعاشات في أوربا أكثر من مستوى للحماية من أثار تحقق أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة كما يلي (سامي نجيب ١٩٧٦).

-مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين الشيخوخة والوفاة القومي.

- مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن

- مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التأمين الخاص واعرض فيما يلي تجارب دول الاتحاد الأوروبي في إصلاح نظم المعاشات كما يلي:

١- النظم البديلة في المملكة المتحدة : (buddAlean, and others, 1998)

بموجب هذا النظام يكون للعامل الاختيار في التحول من نظم عامة ممولة إلى برامج خاصة غير ممولة ،وقد كانت المملكة المتحدة رائدة في تقديم النظم البديلة (**contracting out**) حيث يقسم النظام البديل إلى ثلاث طبقات تتكون من

- معاش أساسي موحد ويمول من الاشتراكات ومساهمة الدولة

- معاش إلزامي

- معاش اختياري

ووفقا للترتيبات المبدئية عام ١٩٧٨ فان لصاحب العمل أن يوفر نظام بديل يقدم مزايا أفضل من النظم العامة يسمح للعاملين بالاشتراك في هذا النظام جزئيا وفي عام ١٩٨٦ سمحت الإصلاحات للعاملين بالاشتراك بالكامل في النظام البديل وهكذا نجد أن أكثر من ثلاثة أرباع القوى العاملة بحلول عام ١٩٩٠ قامت بالمشاركة في نظم بديلة سواء كانت ممولة بنظام المزايا المحددة أو نظام الاشتراكات المحددة ومن المتوقع أن يحصل أصحاب المعاشات على ٦٠% من دخولهم من خلال القطاع الخاص بحلول عام ٢٠٥٠. (martin, Feldstein, 2000)

٢- النظام الألماني للمعاشات :

يعتبر النظام الألماني للمعاشات الأقدم تاريخيا وهو نظام اجباري يتكون من معاش تأمين أساسي ممول عن طريق الموازنة السنوية وباشتراكات من العاملين وأصحاب الأعمال ، أما الأنظمة العامة الأخرى فتمول عن طريق الضرائب دون أن يتحمل الأفراد أية اشتراكات فمثلا تتحمل الدولة حوالي ٧٠% من معاشات المزارعين الألمان وتمول عن طريق المساهمة العامة للدولة (Benner frank, 2005) ويمول الجزء الباقي عن طريق الاشتراكات ، وبعد إصلاحات عام ١٩٩٢ نجد أن معاش المستوى الأول (الأساسي) يعادل ٧٠% من متوسط دخل المؤمن عليه ، وفي عام ٢٠٠١ حدثت إصلاحات أخرى وأصبح نظام المعاشات مختلط ويمول إما عن طريق المزايا المحددة وتساهم فيه الدولة أما الشق الآخر يمول عن طريق الاشتراكات المحددة مع ضمان حد ادني للمزايا.

٣- النظام السويسري لإصلاح نظام المعاشات (Baccoro .L.2000)

تم تطوير نظام مختلط يجمع بين نظام المزايا المحددة ونظام الاشتراكات المحددة وهو ما يعرف بنظام المعاشات القومي ويمول في شق منه عن طريق الموازنة السنوية أما الشق الآخر يعتبر نظام حسابات فردية ويضع معدل موحد لمزايا المستوى الأول. خلاصة الدروس المستفادة:

يخلص الباحث من دراسة التجارب السابقة أن تقييم برامج إصلاح نظام التامين الاجتماعي ليس بالأمر الهين بسبب اختلاف تلك النظم من دولة لأخرى وأيضا الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وان تأثيرات الإصلاحات السيئة تظهر بصورة اكبر في الدول النامية حيث أن نسبة كبيرة من السكان ليس لديها أي شكل من أشكال التغطية التأمينية. كما ظهرت إحدى الدراسات (Behrendt C, 2000) أن نظم المعاشات الخاصة والتي تعتمد على الركيزة الثانية والثالثة تعتبر مصدر قوى لعدم العدالة بين المؤمن عليهم والسبب في ذلك أنه ليس كل شخص يمكنه أن يوفر ادخار خاص فذوى الدخول المنخفضة لا يستطيعون توفير ادخار يسمح لهم بالاشتراك فيها ، وأكثر من ذلك فان هذه النظم لا تقدم حلا بالنسبة للعاملين الذين يعملون لبعض الوقت أو العاملين لدى أنفسهم ذلك لان هذه العمالة ليست عضوا في نظام مهني .وبالإضافة إلى ما سبق فان لكل تجربة ظروفها الخاصة ففي حالة تجربة أمريكا اللاتينية فإننا نجد أن اقتصاديات هذه الدول تمر بمشاكل اقتصادية وان أنظمة المعاشات واجهت مشاكل في التمويل ،وبالنظر إلى تجربة أوربا فان المشكلة تتمثل في زيادة أعداد

المسنين بالدرجة الأولى حيث أن هناك ثبات في معدلات المواليد والوفيات وبما يؤدي إلى ارتفاع الأعمار مما زاد من نفقات المعاشات ولذلك كان لابد من الإصلاحات إما بإدخال نظم بديلة كما هو الحال في المملكة المتحدة أو إنشاء نظام متعدد الركائز يكون المعاش الأساسي فيه الركيزة الأولى ويعطى ما يزيد على ٧٠% من المزايا ، هذا بخلاف نظام التقاعد السعودي والذي سبق أن ذكرت انه ممول بطريقة جيدة لكنة غير عادل وغير كفاء إذ يحابي الأغنياء على حساب الفقراء كما انه غير كفاء وان بعض التعديلات على النظام الحالي يمكن أن تفعل الكثير ، وان أي حديث عن نظم بديلة أو مكملة لابد وان تتكامل مع النظام الحالي وليست بديلا عنه .

المبحث الثاني

الأسلوب الاكتواري الملائم لنظم التامين الاجتماعي قومية المجال

تهتم نظم التقاعد من التحقق من كفاية أموالها لمواجهة التزاماتها من خلال فحص مركزها المالي للتأكد من التوازن المالي بين الموارد والالتزامات ، ويعتمد نظام التقاعد السعودي على أسلوب التمويل الكامل والذي ينتج عنه تراكم الاحتياطيات والتي من مزاياها إنها قد تساهم في تلافى اثر التغير في الهيكل السكاني وارتفاع توقعات الحياة وزيادة النفقات عن موارد النظام لكن يعاب عليها ارتفاع معدلات الاشتراك والعجز الدائم والمتوالي في الاحتياطيات وصعوبة تمويل المزايا الإضافية نتيجة لارتفاع الاشتراكات ، إتباع أسلوب التمويل الكامل وفقا للمفهوم السابق يفترض صندوق مغلق أو مجموعة محددة من المؤمن عليهم (دون افتراض انضمام مؤمن عليهم جدد في المستقبل) بحيث يتحقق التوازن الاكتواري بين الموارد والنفقات وقد تطور المفهوم الضيق لقدرة النظام على الوفاء بالالتزامات إلى مفهوم أكثر اتساعا للنظم القومية الإجبارية ونكون بصدد ما يسمى بالصندوق المفتوح (سامي نجيب ١٩٧٦) ، وإذا كان لاستخدام أسلوب التمويل الكامل مبرراتها إلا أن نقطة الضعف الملموسة في هذا النظام في هذا النظام صعوبة المحافظة على القيمة الحقيقية للاحتياطيات ، بل وأدبالي استيلاء الدولة عليها ومن هنا تبين تملأمة أساليب التمويل المختلطة للنظم قومية المجال مع تكوين احتياطي له وظيفة تعويضية . وهكذا فإن تمويل نظام تأميني يغطي الغالبية العظمى من الشعب وفقا لأسلوب التمويل الكامل قد يؤدي بطريق دائرية إتباع أسلوب الموازنة وذلك إذا ما استثمرت نسبة كبيرة من الاحتياطيات في سندات حكومية وتؤدي فائدتها بالضرورة من الضرائب التي تتماثل مع إعانات الدولة والتي تعتبر من الملاح المألوفة في تمويل تأمين المعاش التقاعدي ، ونتيجة لذلك اتبع أسلوب الموازنة في النظم الأوروبية ، وقد كشفت الأزمات الاقتصادية عن إتباع أسلوب الموازنة عمليا أو أساليب التمويل الجزئي في كافة دول العالم ولم تفقد نظم التقاعد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيث تأكد ارتباط ذلك بطابعها الإجباري القومي الذي يضمن تجدد العضوية وليس بالاحتياطيات المتركمة ورقيا.

وتعتبر قدرة نظام التقاعد على ملائمة المعاشات باستمرار مع التغيرات الاقتصادية مناهم المشاكل التي تواجه تلك النظم وطالما أن مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وان مستوى النفقات لا يتأثر بأسلوب التمويل المتبع فإن مشكلة تمويل نفقات ملائمة المعاشات مع مستويات الأجور تظهر حيث يتبع أسلوب التمويل الكامل وتراكم احتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالي لنظام التامين وهو أمر يصعب تحقيقه ، ومن هنا تبين أن المناسب لنظم التقاعد الإجباري إتباع أسلوب الموازنة على فترات ذو احتياطي محدود له وظيفة تعويضية وان ذلك هو الأكثر مرونة لتمويل نفقات ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية (سامي نجيب ، مرجع سبق ذكره ١٩٧٦). وهكذا فطالما نضمن استمرار عدد ادني من المؤمن عليهم وحجم ادني من الأجور وتضمن الدولة الوفاء بالمزايا وهي أمور متوفرة لنظم التقاعد الإجبارية التي يفترض استمرار عضويتها و من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسب علي الإطلاق ويتمثل الاختيار بين أساليب التمويل الجزئي وأساليب الموازنة ومع استمرار الصندوق المفتوح يكون تراكم الاحتياطيات بدرجة اقل ولا يكون هناك حاجة لتعديل معدلات الاشتراكات مع ملائمة المعاشات الجديدة وقد جاءت الخبرة الدولية في مجال تلك النظم لتؤكد ذلك ، ويعتبر استثمار أموال التامين في ظل أسلوب التمويل الكامل من الأمور المعقدة التي تحتاج إلي الكثير من الخبرة الاقتصادية وأمام ضخامة الأموال المستثمرة تتجه الحكومات للتدخل في العملية الاستثمارية أو اللجوء إلي اقتراض أموال التامينات لتفانها فإغراض مختلفة

وبالتالي ترتفع سلامة نظام التأمين في المدى الطويل بقدرة الحكومات على الوفاء بفوائد القروض بدلا من أن تتوقف على حجم الاحتياطيات المتراكمة وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة مصادر التمويل على تغطية نفقات المزايا وحل بذلك أسلوب الموازنة محل أسلوب التراكم المالي، وهكذا فأنه بالرغم من الحديث عن نظام التقاعد السعودي انه ممول بالكامل إلا أن الواقع الفعلي يؤكد انه نظام يعتمد كلياً على الخزنة العامة أيانه نظام يعتمد بطريقة أو بأخرى على أسلوب الموازنة .

وقد اوصى البنك الدولي بنظام متعدد الركائز لاحداث اصلاح هيكل تدريجي من شأنه ان يضع معايير لعملية تخصيص مزايا معينة لفئات سكانية محدودة ، وبرغم وجود العديد من المزايا لهذا النظام منها توقع عوائد اعلى على المدخرات مقارنة بنظام المزايا المحددة المدار حكوميا وكذلك تجنب المخاطر السياسية واتجاهات اعادة توزيع الدخل والمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالاشتراكات وعوائد استثمارها ، رغما عن ذلك فان هناك العديد من العيوب تتمثل في ان هذا النظام لا يصلح الا للعاملين ذوي الدخل المرتفع كما يترتب على الانتقال الى هذا النظام تكاليف مالية كبيرة حيث انه وفقا لنظام المزايا المحددة تصرف اشتراكات الجيل الحالي لدفع معاشات المسنين (الجيل السابق) وعند الانتقال الي نظام الاشتراكات المحددة تتحول اشتراكات الجيل الحالي الى حساباتهم الفردية ولا بد ان تأتي تكاليف معاشات المسنين من مصدر اخر كالضرائب مثلا او الاقتراض الحكومي وبذلك سيفرض التحول بصفة عامة عبئا اضافيا على الجيل الحالي الذي يجب عليه ليس مجرد دفع اشتراكه بل دفع المزيد من الضرائب لتمويل المعاشات الحالية ، ولاشك ان هذه التجربة تقلل من اهمية نظام التقاعد الحكومي وخروج الفئات ذات الدخل المرتفع من النظام العام الي النظام الخاص ، غير ان هناك غموض بشأن ادوار المستويات الثلاثة التي طرحها البنك الدولي في معالجة المخاطر الاجتماعية وبخاصة المستوى الاول وهل سيساعد على التخفيف من حدة الفقر وقد حاول التقرير البرهنة على ان انظمة التقاعد في القطاع العام تفشل في حماية المزايا من التضخم كما انها تشجع على التقاعد المبكر وكذلك تدفع للاغنياء مزايا اكبر مما تدفعه للفقراء وانها تستخدم معدلات مصروفات ادارية مرتفعة ، كما يزعم التقرير ان الخاضعين لهذه الانظمة عرضة للمخاطر السياسية وان هذا النظام له اثار هامة على العمل والانتاجية وتراكم رأس المال وبما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بالاضافة الى ان هذه الانظمة غير منتجة وتفرض اعباء على الاقتصاد .

ورغما عن كل هذه الانتقادات فان الباحث يرى :

- ان المخاطر التنيطوى عليها نظام الاشتراكات المحددة الممول تمويللا كاملا ويديره القطاع الخاص اكبر بكثير من المخاطر السياسية والتي تتعرض لها انظمة التقاعد الحكومية ذلك لان المشتركين وحدهم يتحملون مخاطر الاستثمار اضافة الي ان العوائد غير محددة اذ تعتمد على معدل العائد الذي يحققه الصندوق .

- ان الاعتماد على نظام الاشتراكات المحددة لا يوفر ضمانا لعائدات المعاش بل يحتوى على مخاطر اكبر من النظام الحكومي بالاضافة الى عدم وجود اسواق ماليه متطورة يحد من عملية استثمار اموال الاشتراكات المجمعه .

- ان نظام الاشتراكات المحددة ليس حلا تلقائيا للتغيرات الديموجرافية بل ان فائدته تتوقف على ماذا كان له اثار مفيدة للنمو ومن دون موارد اضافية فان حل المشكله يعتمد على اما تاخير سن التقاعد او خفض المزايا وبغض النظر عن طريقة التمويل .
وفي الحقيقة فان انظمة التقاعد ذات معدلات الاشتراكات والمزايا المعده عن فترات سابقة لا تتفق مع فترات تقاعد اطول فرضتها زيادة متوسط العمر المتوقع وزيادة معدلات الاعالة

التي فرضتها انخفاض معدلات الخصوبة ومن الضروري ادخال بعض التعديلات كرفع سن المعاش وخفض المزايا اوزيادة معدلات الاشتراكات .

- ان المصدر الرئيسي لمشكلة تمويل المعاشات ليس فقط تعديل الاسعار والاجور ولكن يتمثل في ان نظم المزايا المحددة قد تم تصميمها دون الاخذ في الاعتبار أى تعديل تلقائى على الاتجاهات الديموجرافية ويمكن مستقبلا انشاء هذا النظام مع مراعاة التعديل التلقائى مع المتغيرات الديموجرافية ، ومن الخطأ القول ان انظمة المزايا المحددة تواجه مشكلات كبيرة في التمويل لذا يجب العدول عنها الى نظام الاشتراكات المحددة (خصصتها) فمهما كانت مشكلات التمويل التي تواجه انظمة التقاعد فان الخصصهلاتؤثر على تخفيف هذه المشكلات (كماحدث في دول امريكا اللاتينية) ومن المهم ان نميز بين مايلي :

- هل التكلفة المالية للمعاشات التي تمول على اساس نظام المزايا المحددة تعد مشكلة

- وهل الانتقال الي نظام الاشتراكات المحددة سيكون مفيدا .

- فاذا كان نظام المزايا المحددة يواجه عجز مالي مستدام فيمكن زيادة الاشتراكات اوخفض المزايا اوكليهما معا وبالنسبة لنظام التقاعد السعودى فانه يجب زيادة عدد سنوات العمل اللازمة لاستحقاق المعاش الكامل ورفع سن استحقاق المعاش وفى الوقت نفسه تشديد شروط استحقاق المعاش المبكر والقضاء على مايعرف بنظام السعودة الوهمية في الوظائف .

- نخلص من ذلك الى ان القدرة الذاتية المستدامهلانظمة التقاعد ساعدتها على الوفاء بالتزاماتها رغم تآكل اموالها بسبب متغيرات كثيرة تأسيسا على تعدد مصادر التمويل التي تتلاقى فيها تمويلها حيث ان العضويه اجبارية ومتجددة وتعدد مصادر التمويل التي تتلاقى فيها المسئوليات مع المصالح ومن هنا فان اساليب التمويل الجزئى واساليب الموازنه تتيح لهذه النظم تحقيق مصالح المشتركين فيها حيث ان نظام التقاعد لايعرفمايسمى بالتصفية او الالغاء او الاسترداد ذلك لان العضوية مستمرة بقوة القانون وحتى تفى هذه النظم بالتزاماتها فانها تسعى للتأكد من توازن مواردها مع نفقاتها في كافة الاوقات مع ضرورة تكوين احتياطي صغير لمواجهة التقلبات العكسية في معدلات تكرار وشدة الاخطار ،والحقيقة ان فترات التحول الاقتصادي يصاحبها التضخم ومن هنا يتحقق التوازن المالي وفقا لاسلوبالموازنه من خلال قيام مجموعه المشتركين في كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة ووفقا لهذا الاسلوب يتغير معدل الاشتراك من سنه لآخرى في ضوء التغير في نفقات المعاش ،وطالما ان مستوى كل من الاشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الاجور وان مستوى النفقات على عكس الاشتراكات لايتأثرباسلوب التمويل فان تراكم الاحتياطيات يعتبر عبئا على النظام اذ يجب زيادتها بذات معدل الزيادة في الاجور وكذلك الايرادات والنفقات الخاصة بنظام التقاعد حتى يتحقق لتوازن المالي ، ان نظام التقاعد يسمح بتكوين الاحتياطيات السلبية ،حيث انه وفقا للاتفاقيات الدولية يتعين الاتزيد اشتراكات النظام عن قدرة مصادر تمويلها وان موانمة المعاشات مع نفقات المعيشة والمستوى العام للاجور يكون ايسر كلما كانت الاحتياطيات المتراكمة اقل لهذا فان اتباع اسلوب الموازنة هو الاسلوب الملائم لتمويل هذه النظم وطالما نضمن تجدد العضوية فان نظام الاشتراكات المحددة والذي يعتمد في تمويله على اسلوب التمويل الكامل لايعتبر مناسبا على الاطلاق لتمويل هذه النظم ويتمثل الاختيار بين اساليب التمويل الجزئى واساليب الموازنه ، وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد ان النظم التي نجحت في مواجهة مشكلة ملانمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية والديموجرافية انما اتبعت اساليب تمويل قريبة جدا من اسلوب الموازنه

-وقد رأة العديد من الدول الاوربية ان تعمل على نظام المزايا المحددة ولكن بشكل افضل من خلال نظام متعدد الركائز تساهم فيه الحكومة فى الركيزة الاولى والتي تضمن حد ادنى للمعاش وتترك الركائز الاخرى للاحتياجات الفردية . ويعتمد هذا النظام علي ثلاث ركائز كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية كما يلي:

- مستوى أساسي يتم توفيره من خلال نظام تأمين الشيخوخة والوفاء القومي.
- مستوى تكميلي يتم توفيره من خلال صناديق المعاشات المهنية على مستوى المشروعات والمهن

- مستوى ثالث يتم تحقيقه على المستوى الفردي من خلال الادخار وشركات التأمين
- إن نمو نظام التأمين الاجتماعي (التقاعد) يسير جنباً إلى جنب مع النمو السكاني وبالتالي انضمام أجيال جديدة ويفترض كذلك اتجاه مستويات الأجور إلى الارتفاع بحيث نصل إلى مرحلة يتحقق عندها ثبات نسبة ذوى المعاشات إلى المؤمن عليهم وفقاً لقوانين الإحصاء السكاني كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية ولا يكون من الضروري تراكم أموال احتياطية وبالتالي فإن أسلوب الموازنة هو الأسلوب الملائم لتمويل النظم متجددة العضوية والذي أخذت به الكثير من دول العالم التي واجهت أنظمتها التقاعدية مشكلة عدم القدرة على الاستدامة في الأجل الطويل.

المبحث الثالث

الإطار المقترح لعلاج مشاكل نظام التقاعد السعودي.

بالرغم من قدم وتطور نظام التقاعد السعودي إلا أن هذا النظام يكتفي بفحص المركز المالي مرة واحدة كل ثلاث سنوات حسب ما هو مبين بقوانين تأسيسها، كما تشير التقارير التي أن بعض البيانات تأتي بشكل غير مكتمل تحت طرق تصنيف وتكويد مختلفة مما يصعب الاستفادة منها بشكل كامل، ولا شك أنه يجب تحقيق المزيد من الدراسات في الفترة القادمة بسبب التغيير في البنية الديموجرافية وخصائص وسلوك المتقاعدين (اتجاهاتهم نحو المعاش المبكر) وزيادة معدلات الوفاة ومعدلات الحوادث المؤدية للعجز والتقاعد وكذلك أعداد المنضمين والمنسحبين وحجم الاستثمارات ونوعيتها وعواندها، وعند التخطيط التأميني لنظام التقاعد فإن الخبرة الاكتوارية تلعب دوراً في التنبؤ بالوضع المالي وتقدير الاحتياطيات الواجب توافرها للسنوات القادمة (Grenz, M1998)

والحقيقة أن التغييرات الديموجرافية قد أحدثت جدلاً واسعاً على المستوى العالمي حول أهمية إصلاح نظم التقاعد حتى تحقق تلك النظم أهدافها في توفير الأمان الاقتصادي والاجتماعي للمشاركين فيها .

المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها معرفة الملاءة المالية لصناديق التقاعد:

أن قواعد الملاءة المالية لأي صندوق تقاعد تتطلب ضمان حد أدنى معين من الفوائض المتراكمة وكذلك عوائد استثمارها وبالرغم من ذلك تتعرض الصناديق في الوفاء بالتزاماتها ويمكن عرض المؤشرات الكمية التالية :

أولاً: معدل نمو إجمالي الأجر لاجمالي الإنفاق الحكومي .

ثانياً: معدل نمو إجمالي معاشات التقاعد لاجمالي الإنفاق الحكومي .

ثالثاً: معدل الإعالة $d(t) =$ عدد المتقاعدين في عام معين t / عدد المشتركين في نفس العام .

رابعاً: معدل الإحلال $r(t) =$ متوسط المعاش التقاعدي في عام معين / متوسط الأجر للمؤمن عليه في نفس العام

خامساً : نسبة المسنين من السكان .

سادساً : معدل المساهمة (الاشتراك) في نظام $pay-as-you go =$ إجمالي النفقات في

العام t / إجمالي الدخل المؤمن عليها

ويمكن كتابة معدل المساهمة كما يلي $d(t)*r(t) =$

ومن خلال تطبيق القواعد السابقة يمكن الإجابة على تساؤلات منها :

- هل يوفر نظام التقاعد معاش مناسب وكافي للمشاركين .
- هل تكفي الاستحقاقات لسد حاجات أسرة المشترك.
- هل تتفق استحقاقات التقاعد المبكر مع سياسة الدولة وصاحب العمل .
- هل هناك توافق بين المزايا والتعويضات من ناحية مع الاشتراكات وعوائد استثماراتها

تطبيق المؤشرات السابقة على نظام التقاعد السعودي :

١- مؤشر معدل الإحلال $r(t)$:

هو مقياس كمي يوضح النسبة بين متوسط معاش التقاعد في عام معين ومتوسط الأجر للمؤمن عليه في نفس العام وهو يوضح تأثير التغيير في مستوى الأجر على جانبي الإيرادات والمصروفات لصندوق التقاعد حيث أنه كلما ارتفعت الأجر ترتفع الاشتراكات باعتبارها

نسبة منها وذلك لتحقيق معدل احلال قادر على اعطاء معاشات تتناسب مع الاجور حيث ان نظام التقاعد السعودي ينص على ان المزايا ترتبط باخر راتب شهري للمشارك قبل تقاعده مباشرة اووفاتهاوانهاء خدمته ولاشك ان ذلك يؤدي الى زيادة المزايا وبمايؤدي الى رفع معدل الاحلال وبالتالي فان الزيادة الفعلية في الاشتراكات يتوقع ان تكون اقل من الزيادة المقابلة للمزايا

جدول (٢)

معدل الاحلال لنظام التقاعد المدنىالسعودى

معدل الاحلال %	متوسط الاجر الشهري بالريال $w(t)$	متوسط المعاش الشهري بالريال $p(t)$	السنة
٥٠	٥٥٨٤	٢٧٩٢	١٤١٠
٥٢,٥	٦٩٦٨	٣٦٥٩	١٤١٥
٥٣,٥	٧١٧٧	٣٨٤٢	١٤٢٠
٥٤,٦	٧٣٩٣	٤٠٣٤	١٤٢٥
٥٦	٨٥٧٣	٤٧٩٩	١٤٣٠
٥٧	٩٢٥١	٥٢٧٥	١٤٣٥
٥٩	١٠٥١٥	٦٢٤٣	١٤٤٠
٦٠	١٢٥٦٠	٧٥٣٦	١٤٤٥

المصدر : تم تقدير من قاعدة المركز الوطنى للمعلومات المالية والاقتصادية وكذلك من دراسات اکتوارية سابقة لصندوق التقاعد مع الاعتماد على وكذلك الاعتماد على معدلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٥، ١٤٤٠

ومن الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدل الاعالة من ٥٠% عام ١٤١٠ ليصل الى ٦٠% عام ١٤٤٥ ويؤدى ارتفاع معدل الاحلال الى الارتفاع النسبي في تكلفة نظام التقاعد ككل ويؤدى ذلك الى رفع معدل الاشتراك ليتناسب مع معدل الاحلال .

٢- مؤشر معدل الاعالة: (dt)

يعرف معدل الاعالة لأي نظام تقاعديفى عام معين بانه نسبة العدد التراكمى للمتقاعدين الى عدد المشتركين

بحيث ان متوسط المعاش التقاعدى مضروباً في عدد المتقاعدين في نفس العام اقل من معدل الاشتراك مضروباً في متوسط الاجر مضروباً في عدد المشتركين ويمكن لمقلوب معدل الاعالة $d(t)L(t)$ ان يبين عدد المشتركين الممولين لاعالة كل متقاعد

جدول (٣)

عدد المشتركين الممولين لاعالة كل متقاعد

معدل الاعالة %	المتقاعدون	المشتركون	السنة
٩,٥	٣٦٦٠٤	٣٨٦٧٦٠	١٤١٠
١٤,٦	٦٩٩١١	٤٨٠٣١٣	١٤١٥
٢٢	١١٨٣٠٩	٥٣٨٩٧١	١٤٢٠
٢٤,٢	١٤٦٣١٣	٦٠٤٢٧٤	١٤٢٥
٢٦,٩	١٦٢٧٢٠	٦٠٤٢٧٤	١٤٣٠
٣١,٤	١٨٩٦٨١	٦٠٤٢٧٤	١٤٣٥
٣٢	١٩٣٧٦٩	٦٠٥٥٣٠	١٤٤٠
٣٤	٢١١٩٧٩	٦٢٣٤٦٨	١٤٤٥

المصدر : بيانات المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية بالرياض وكذلك تقارير اكتوبرية مقدمة لمؤسسة التقاعد والاعتماد على معدلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٥، ١٤٤٥

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معدل الاعالة من ٩% عام ١٤١٠ الى ٣٤% عام ١٤٤٥ اسباب تتعلق بارتفاع معدل الاعالة منها :

- اتجاه الحكومة للتعين فقط بالاحلال أي عدم استحداث وظائف جديدة والاتجاه فقط لشغل الشاغر مما سيؤثر سلبا على معدل نمو المشتركين بالصندوق .
- وتشير المؤشرات الي تصاعد معدل الاعالة مع تزايد اعمار المشتركين وكذلك حدوث تغيرات في نفقات وايرادات الصندوق المستقبلية نتيجة تغير الهيكل الديموجرافي للمشاركين
- ارتفاع معدل الاشتراك سنة وراء اخرى وهو ما يسمى بمعدل المساهمة وهو خارج قسمة معدل الاعالة على معدل الاحلال وتبين التقارير الصادرة عن هيئة التقاعد السعودي ارتفاع معدل المساهمة من ١,٨٦% عام ١٤٠٠ الى ١٩% عام ١٤٤٠ ويقترب هذا المعدل من معدل الاشتراك الحالي ومن المتوقع ان يكون غير كافي بعد ذلك ، كما ان القدرة على تراكم احتياطات جديدة تتناقص بشكل واضح بعدها يبدأ الاعتماد على دخل الاستثمارات لسداد المزايا .

جدول (٣)

معدل المساهمة التقاعد بالمدن بالسعودي

السنة	معدل الاحلال	معدل الاعالة	معدل المساهمة %
١٤١٠	٠,٥	٠,٠٩٥	١٩
١٤١٥	٠,٥٢٥	٠,١٤٦	٥٨
١٤٢٠	٠,٥٣٥	٠,٢٢	٤١
١٤٢٥	٠,٥٤٦	٠,٢٤٢	٤٤
١٤٣٠	٠,٥٦	٠,٢٦٩	٤٨
١٤٣٥	٠,٥٧	٠,٣١٤	٥٥
١٤٤٠	٠,٥٩	٠,٣٢	٥٤
١٤٤٥	٠,٦	٠,٣٤	٥٧

المصدر : بيانات المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية بالرياض وكذلك تقارير اكتوبرية مقدمة لمؤسسة التقاعد والاعتماد على معدلات الانحدار الخطى البسيط للاعوام ١٤٤٥، ١٤٤٥

- حدوث تغيرات كبيرة في مصروفات وايرادات الصندوق مستقبلا نتيجة تغير الهيكل الديموجرافي للمشاركين .

ادارة اموال صناديق التقاعد :

تتمثل التزامات صناديق التقاعد في اداء المعاشات وهي التزامات طويلة الاجل ويعتبر عامل الاستثمار امر ضروري عند حساب الاشتراكات وتتطلب هذه الاستثمارات سياسة استثمارية فعالة في حدود مصاريف ادارية معقولة ولما كانت الاشتراكات المحصلة تقل عن الاشتراكات اللازمة لتمويل المزايا وتحمل الدولة اية اعباء تظهر في المركز المالي لذا يتطلب الامر الاهتمام بعوائد الاستثمار.

وتراعى استراتيجية مؤسسة التقاعد تنويع الاستثمارات محليا ودوليا وكذلك التوزيع الجغرافي المستهدف وتوزع الاصول بنسبة ٦٢% استثمار محلي و٣٨% استثمارات خارجية ولكن يؤخذ على القائمين على ادارة الاستثمار ضعف الاداء وانخفاض العوائد مما ضعف الاستدامة المالية لمؤسسة التقاعد حيث ان الصندوق يعاني من عجز اکتواري ويعتمد علي موازنة الدولة لتمويل نفقاته وقد تضطر مؤسسة التقاعد نتيجة التغيرات الديموجرافية وغيرها الي تسهيل الاستثمارات حتى تتمكن من تغطية التزاماتها ،وقد يرجع ضعف الاداء الي تعارض بين القوانين المنظمة لاستثمار هذه الاموال والفرص المتاحة داخليا وخارجيا ،بالضافة الي عدم كفاءة التنوع بين قنوات الاستثمار وتركزها في الاستثمار في اسهم الشركات وكذلك عدم استقرار السياسات المنظمة لعملية ادارة موارد الصندوق والتدخل السياسي المستمر وضعف الاسواق المالية وافتقارها الي الشفافية والافصاح وضعف الاداء البشري والاستعانة بخبراء اجانب في ادارة تلك المحافظ ويمكن اعطاء الاولوية للاستثمار المحلي قليل المخاطر

١- الإصلاح في الأجل الطويل

تتضمن الإصلاحات في الأجل الطويل تغيير أسلوب تمويل النظام من أسلوب التمويل الكامل إلى أساليب أقرب إلى التمويل الجزئيا يتفق والخبرة الدولية التي أكدت أن النظم التي نجحت في مواجهة مشكلة التمويل وملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية اتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة أو أساليب التمويل الجزئي ،حيث انه ليس من المقبول عمل الافتراضات الاکتوارية لهذه المزايا على أساس الصندوق المغلق الذي يفترض أن نظام التامين سوف يقتصر على عدد محدد من المشتركين (أسلوب القسط العام أو أسلوب التمويل الكامل) وحيث أن هذه النظم إجبارية ونضمن تجدد العضوية فأنه يؤخذ بعين الاعتبار المشتركين الجدد في النظام من حيث العمر وهيكل الأجر وأعدادهم والتي يكون لها تأثير على معدل الاشتراك . ليس من المقبول عمل الافتراضات الاکتوارية لهذه المزايا على أساس الصندوق المغلق الذي يفترض أن نظام التامين سوف يقتصر على عدد محدد من المشتركين (أسلوب القسط العام أو أسلوب التمويل الكامل) وحيث أن هذه النظم إجبارية ونضمن تجدد العضوية فأنه يؤخذ بعين الاعتبار المشتركين الجدد في النظام من حيث العمر وهيكل الأجر وأعدادهم والتي يكون لها تأثير على معدل الاشتراك . وهناك مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان منها:

- يزيد أعداد المتقاعدين والمستحقين عنهم في معاشات الشيخوخة وبالتالي يزيد الإنفاق.
- يستمر المستحقون في تلقي هذا المعاش لمدة طويلة وبما يؤثر على التكلفة.
- تزيد المعاشات التي يتم سدادها وفقا للزيادات التي يمكن أن تطرأ على مستوى الأجر وتكاليف المعيشة.

وهكذا فإن طريقة القسط العام غير ملائمة لتمويل هذه المزايا إذ تكون نسب الاشتراكات اعلي مما هي عليه في أسلوب الموازنة السنوية ويجب وفقا لهذه الطريقة أن تزيد الاحتياطات المحتفظ بها لدفع المزايا المستقبلية وهو أمر يصعب تحقيقه ويلازم هذا النوع من التمويل نظم المعاشات المهنية التي تتطلب تراكم الأموال لحماية حقوق المؤمن عليهم ،أما النظم الإجبارية التي نضمن تجدد عضويتها فليس من الضروري أن يكون لها مستوى تمويل مرتفع لضمان المزايا في المستقبل ، ولذلك نادرا ما يستخدم نظام القسط المتوسط العام لتمويل نظم

معاشات التأمينات الاجتماعية ، لكنه يمكن أن يكون مفيد لعمل مقارنات التكلفة بين بدائل التمويل إذ يستطيع الخبير الاكتواري بسهولة حساب القسط المتوسط العام .
لهذه الأسباب يعتبر نظام القسط المتدرج هو المناسب لتمويل نفقات مزايا التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل وطبقا لهذا النظام يتم وضع نسبة الاشتراكات بحيث انه على مدار فترة توازن محددة (١٥ أو ٢٠ سنة) سوف تكون الاشتراكات وربح استثمارها كافية لمواجهة نفقات المزايا والمصاريف الإدارية مع وجود احتياطي ملائم يمكن وضعه في استثمارات طويلة الأجل ومن هنا فان نظام القسط المتدرج يقع في منطقة وسطي بين أسلوب الموازنة السنوية ونظام القسط المتوسط العام ويتميز نظام التمويل المقترح لنفقات مزايا التأمينات الاجتماعية طويلة الأجل بمايلي :

- يتم اختيار الفترة التي تتوازن فيها موارد النظام مع نفقاته بطريقة محددة ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة مع مراعاة أن تكون طويلة بمايكفى لضمان ثبات نسبة الاشتراكات
- يتم تحديد نسبة الاشتراكات بحيث أن الاشتراك مضافا إليه الدخل من الاستثمارات خلال فترة التوازن مساويا لنفقات المزايا المستقبلية
- لا تستخدم أصل الأموال المتراكمة لتغطية النفقات الحالية للمعاشات (بل تستخدم فقط الفائدة علي هذه الأموال)

- وعندما لا تكفى الاشتراكات وربح الاستثمارات لتغطية نفقات المزايا يتم رفع القسط إلي المستوى المطلوب لفترة توازن لاحقة
وهكذا فان نظام القسط المتدرج يسمح بالمرونة في تقدير الاشتراك ومراقبة الاحتياطي المتراكم وحتى يصل نظام المعاشات إلى مرحلة النضج والاستقرار وبناء على التقييمات الاكتوارية يمكن زيادة الاشتراك للفترات المستقبلية ، وميزة هذا النظام أن الفترة التي يجب عمل الافتراضات الاكتوارية فيها تكون محددة وبالتالي فان هذه الافتراضات تكون دقيقة ومن هنا فان نظام القسط المتدرج نظام مرن لتوفير الأموال اللازمة لنفقات المزايا .

٢- الإصلاح في الاجل القصير :

- بعض شروط المزايا الأكثر سخاءا والتيتدفع لبعض الفئات لابد من أحكامها والتضييق عليها .
- يجب إصلاح إدارة نظام التقاعد وجعلها أكثر شفافية تجاه المؤمن عليهم وان تعمل على محاربة الفساد وتقرير الرقابة على الاشتراكات وتدريب المفتشين وإنشاء نظام للمعلومات .
- رفع فئات دخل الاشتراك لأصحاب الأعمالوالغاء الحد الأقصى لأجر الاشتراك بحيث يتناسب العبء المالي للاشتراكات مع الأجر
- العمل علي موانمة المعاش مع الوسط الحسابي للتغيرات في الأسعار والأجور الحقيقية ويمكن الاسترشاد بالمعادلة التالية
معدل الزيادة في المعاش = معدل التضخم - (معدل النمو المعتاد في الأجور الحقيقية - معدل النمو الفعلي في هذه الأجور)
- والخطوة الأخرى في العلاج تتمثل في كيفية إدارة أموال المعاشات في ضوء الخبرة الدولية وإجراء التشريعات اللازمة لرفع كفاءة استخدام أموال المعاشات وإنشاء نظام متعدد الركائز يدمج مع نظام التأمين الحالي وليس بديلا عنه ويتكون من ثلاث مستويات بحيث يضمن

المستوى الأول الممول والإجباري لا يقل عن ٧٠% من المعاش الإجمالي وتساهم في التمويل هنا الدولة بمساهمة فعالة ويترك الباقي للمستويات الأخرى .

النتائج والتوصيات :

أولاً النتائج:

- ١- تنامي وتساعد معدلات الاحلال والاعالة بصندوق التقاعد السعودي مما ادى لزيادة معدل المساهمة من ١٣% عام ١٤٢٥ هـ الي ١٩% بحلول عام ١٤٤٠ هـ .
- ٢- كماً تشير النتائج الى ان القدرة التراكمية للاحتياطيات الجديدة بدأت بالاضمحلال نسبياً وقد يضطر الصندوق فيمابعد الي تسهيل الاستثمارات .
- ٣- يتطلب إصلاح نظام المعاشات مراعاة الظروف المحلية لكل دولة فالنموذج الذي تبنته دول أمريكا اللاتينية يختلف عن النموذج الأوروبي وبالطبع يختلف ذلك عن الظروف المحلية لنظام التقاعد السعودي
- ٤- أثبتت الخبرة الدولية أن إتباع أساليب التمويل الجزئية هي الأساليب الملائمة لنظم التأمين قومية المجال حيث يمكن من خلالها ملائمة المعاشات مع التغيرات الاقتصادية .
- ٥- أن نظام التمويل الكامل غير ملائم لتمويل مزايا نظام اجبارى متجدد العضوية

ثانياً التوصيات:

- ١- إتباع أساليب التمويل المختلطة (التمويل الجزئياً وأسلوب الموازنة) في تمويل نظم التأمينات الاجتماعية كبديل لأسلوب التمويل الكامل والذي ثبت قدرة هذه الأساليب على مساندة التحولات الاقتصادية ومعالجة مشاكل ملائمة المعاش مع التغيرات الاقتصادية ويمكن الأخذ بنظام تأميني متعدد الركائز بجانب النظام القومي وليس بديلاً عنه.
- ٢- بعض شروط المزايا الأكثر سخاءاً والتي تدفع لبعض الفئات لابد من أحكامها والتضييق عليها .
- ٣- يجب إصلاح إدارة نظام التقاعد وجعلها أكثر شفافية تجاه المؤمن عليهم وان تعمل على محاربة الفساد وتقرير الرقابة على الاشتراكات وتدريب المفتشين وإنشاء نظام للمعلومات .
- ٤- رفع فئات دخل الاشتراك لأصحاب الأعمال وإلغاء الحد الأقصى لأجر الاشتراك بحيث يتناسب العبء المالي للاشتراكات مع الأجر

قائمة المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية :

- ١- سامي نجيب "الارتفاع النسبي لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية" رسالة دكتوراه في التأمين كلية التجارة - جامعة القاهرة، ١٩٧٦.
- ٢- ----- "مصادر تمويل التأمينات الاجتماعية " ورقة مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعة الأزهر (١٣-١٥) أكتوبر، ٢٠٠٢.
- ٣- عبد الرحمن محمد" التهرب التأميني -إمكانيات التعاون مع الأجهزة الأخرى لتلافى هذه الظاهرة "ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢.

- 1- Baccoro.I."Negotiating pension reform with the union of European "the international conference .chicago, 2000.
- 2- Beer A, StewartF.,"market liberalization and income distribution "the experience of the 1980 north south institute-Ottawa 1994.
- 3- Behrendt.c, "private pension available alternative, their distributive effect in comparative" international social security review, 2000
- 4- Benner Frank "the emergence of anew pillar in the German pension system "working paper No 10, 2005.
- 5- Budd alean and niglecompbell "the pension system in the united kingdom, 1998.
- 6- Gerge, s.katrmgalos"privization of social insurance system and its effects on social integration" Democritus university tharce, 2007.
- 7- Gillion ,Collin ,"the development and reform of social security pension the approach of the international labor office "international social security review ,vol 53,No.1,2000
- 8- KFW, Ed "Egypt- Short social economic analysis" Frankfurt , 20108-James estteller "pension ILO, Ed "social protection in Egypt preliminary report, Geneva , the international labor office 1998.
- 9- Markus Lowe "new avenuesto be opened for social protection in The Arab world . Martin, Feldstein "privatizing social security , chicgo, 2000.
- 10- Placios, rebort, J "managing public pension reserve part2"World Bank social protection discussion paper No.2019.
- 11- Robert .t, holzman and Joseph .E. stiglitz,"new ideas about old age sec ity" the World Bank, Washington D.C, 2001.
- 12- World Bank "Arab republic of Egypt stabilization and structural change" Washington D.C, 1999.
- 13- Worldbank "reducing vulnerability and increasing opportunity, social protection in the Middle East and North Africa", Washington D.C, 2002.